

بومجيد: أم الحصم محاصرة من كل جانب!

الجودر: الأزمة المالية أثرت على تقاطع أم الحصم . . والافتتاح في يوليو

«العهد» - محرر الشؤون البرلمانية:

تصوير - محمد القاهر:

كشف وزير الأشغال المهندس فهمي الجودر عن افتتاح أعمال الجسر العلوي لتقاطع أم الحصم في يوليو المقبل ٢٠١٠. وأضاف: «أما بالنسبة إلى النفق باتجاه الشرق إلى الغرب وبالعكس وكذلك الجسر العلوي (شرق-شمال) فسيتم افتتاحها للحركة المرورية في أكتوبر ٢٠١٠».

وأوضح الجودر في رده على سؤال للنائب عبدالرحمن بومجيد أن الوزارة طلبت من المقاول «إعداد خطة للإسراع في إنهاء أعمال التنفيذ، لذلك قام بوضع خطة مقترحة للانتها من أعمال الجسر العلوي (شرق-جنوب) لكي يتم افتتاحها للحركة المرورية بحلول منتصف يوليو ٢٠١٠، حيث سيحمل هذا الجسر الحركة المرورية مباشرة بلا توقف إلى جسر ستره الذي سينتهي العمل بهما بحلول مايو ٢٠١٠».

وكان النائب بومجيد قدم سؤالاً للجودر عن إعادة تخطيط وتوسعة مداخل ومخارج أم الحصم وشوارعها. وقال الجودر في إجابته على تعليق بومجيد في جلسة النواب أمس أن «ظروف الأزمة العالمية بشأن عدم توافر مواد البناء والارتفاع الكبير في أسعارها أدت إلى التأخير في إنجاز العمل بأعمال تقاطع أم الحصم».

ولفت الجودر إلى أن «أعمال تطوير تقاطع أم الحصم المؤدي للمنطقة تجرى حالياً، وأن التقاطع سيسهم في تحسين مداخل المنطقة بصورة كبيرة، حيث سيتم تحويل التقاطع إلى ثلاثة مستويات بإنشاء جسر علوي يحمل الحركة المرورية بلا توقف في ثلاثة مسارات من الشرق (ناحية أم الحصم) إلى الجنوب باتجاه ستره، وجسر علوي آخر يحمل الحركة المرورية بلا توقف من الشرق إلى الشمال باتجاه شارع الكويت، كما يشمل التطوير إنشاء نفق يستوعب الحركة المرورية بلا توقف من الشرق إلى الغرب وبالعكس في ثلاثة مسارات مزدوجة».

ولفت الوزير إلى أن «وزارة الأشغال ستبدأ بتنفيذ مشروع إنشاء مسار جديد عند تقاطع شارع الكويت/شارع أم الحصم خلال شهر مارس ٢٠١٠، وقد تم مؤخرًا الحصول على موافقة إدارات



كبير جداً على هذه الشوارع مما يستوجب توسعتها.

الخدمات على رخصة بدء العمل».

وأضاف الجودر «أما بخصوص تطوير تقاطع شارع أم الشعوم/ شارع عبدالرحمن بن جاسم كانو، فإن الوزارة انتهت من تنفيذ ما يمكن تنفيذه من أعمال تطوير التقاطع ولا يمكن إنجاز العمل المتبقي، وذلك لوجود تداخل مع الأرض الواقعة جنوب الشارع والمرفوعة أمام القضاء بخصوص ملكية هذه الأرض، وسيتم إنهاء التقاطع بعد صدور قرار المحكمة».

من جهته أوضح النائب عبدالرحمن بومجيد أن المشكلة عندنا في أم الحصم متواجدة في جميع مدن وقرى البحرين، طفرة عمرانية في المنطقة وبقاء الشوارع والطرق من دون توسعة على ما هي عليه، هذه الشوارع سابقاً تستوعب الكثافة المرورية ولكن في يومنا الحالي ومع زيادة الكثافة السكانية أصبح هناك ضغط

الخدمات على رخصة بدء العمل».

وأضاف الجودر «أما بخصوص تطوير تقاطع شارع أم الشعوم/ شارع عبدالرحمن بن جاسم كانو، فإن الوزارة انتهت من تنفيذ ما يمكن تنفيذه من أعمال تطوير التقاطع ولا يمكن إنجاز العمل المتبقي، وذلك لوجود تداخل مع الأرض الواقعة جنوب الشارع والمرفوعة أمام القضاء بخصوص ملكية هذه الأرض، وسيتم إنهاء التقاطع بعد صدور قرار المحكمة».

من جهته أوضح النائب عبدالرحمن بومجيد أن المشكلة عندنا في أم الحصم متواجدة في جميع مدن وقرى البحرين، طفرة عمرانية في المنطقة وبقاء الشوارع والطرق من دون توسعة على ما هي عليه، هذه الشوارع سابقاً تستوعب الكثافة المرورية ولكن في يومنا الحالي ومع زيادة الكثافة السكانية أصبح هناك ضغط

البوعيينين: «طرايد البحارة» تسرق.. ولا بد من التعجيل

وزير الأشغال: البدء في أربعة مرفأ للصيادين في البحرين . . والعجز مليوني دينار

وقال: «لدينا في الحد أكثر من ٣٠٠ طراد، وإذا بني المرفأ بالمساحة الحالية فسيستوعب ١٥٠ طراداً فقط، أما بالتوسعة التي حصلنا عليها فسيستوعب العدد الكامل».

وكان وزير الأشغال فهمي الجودر في رده على سؤال البوعيينين عن الميزانية المخصصة للمرحلة الثانية لمرفأ الصيادين، أعلن عن وجود عجز مالي في الموازنة المخصصة لإنشاء أربعة مرفأ بحرية في كل من الحد، تولي، المالكية، وعسكر، بواقع مليوني دينار.

وقال الجودر: «إن الموازنة المخصصة لإنشاء المرفأ الأربعة لا تكفي ولن يكون ذلك قبل العام ٢٠١٢ رغم انخفاض الأسعار».

وأكد على أن «التكلفة المتوقعة لإنشاء مرفأ شامل أعمال المباني والبنية التحتية والأعمال البحرية تصل إلى ٣ ملايين دينار».

ولفت الوزير إلى أن «تكلفة المرفأ الأربعة خلال العامين المقبلين ستبلغ ١٢ مليون دينار، وأن الموازنة المخصصة للمشروع بلغت ١٠ ملايين دينار، فقبل العام ٢٠٠٩ بلغت ٣٥١,٥٥٧ دينار، أما العام ٢٠١٠ فبلغت مليون ٣٥٨,٤٤٣ دينار، وبالنسبة للعام ٢٠١١ فبلغت ٣ ملايين و١٠٠ ألف دينار، أما العام ٢٠١٢ فبلغت مليون و٦٩٠ ألف دينار».



أسبوع، لأنه موجود في منطقة مفتوحة بعكس وجود مرفأ يؤمن فيه الصياد على أملاكه. وتابع: تم الانتهاء من شهادة مسح مرفأ الصيادين في الحد وأرسلت للجهات المعنية، وأتمنى أن تنتهي المرحلة الثانية لمرفأ الصيادين في الحد وتولي وعسكر والمالكية، خصوصاً وأن الوزارة أكدت بأنها عينت الاستشاري وأنها ستبدأ بعملية التصميم».

الاشغال فهمي الجودر على سؤاله عن موعد البدء في إنشاء مرفأ الصيادين في الحد، إلى أن «ديوان مجلس الوزراء أو وزارة الأشغال ووزارة البلديات كان لهم دور كبير في الدفع بالمشروع»، مشيراً إلى أن وزارة الأشغال أكدت أن المرحلة الثانية ستشمل مرفأ الحد وتولي وعسكر والمالكية.

ولفت إلى أنه تم سرقة محرك أحد البحارة قبل

قال وزير الأشغال المهندس فهمي الجودر إن المرحلة الثانية من إنشاء مرفأ الصيادين دخلت حيز التنفيذ لأربع مناطق هي: الحد والمالكية وعسكر وتولي.

وقال الجودر في رده على سؤال للنائب غانم البوعيينين عن موعد البدء في إنشاء مرفأ الحد، قال الجودر: «خلال يناير الماضي تم استلام شهادة المسح وبدأ التخطيط للمشروع، والأعمال البحرية للمشروع تتوقع بأن تنتهي منها في النصف الأول من ٢٠١٠ كنصاميم، والعمل في الإنشاء بعدها يستغرق ٦ شهور، ما يعني أننا سننتهي منها في بداية ٢٠١١، أما المباني فسيتم الانتهاء من تصميمها في أكتوبر ٢٠١٠ ويبدأ العمل بداية ٢٠١١ وينتهي في نوفمبر من نفس العام».

وأردف: مع هبوط الأسعار الآن تبين أن مشروع المالكية تكلف الأعمال البحرية مليون تقريباً، أما الإنشائية فيكلف كل مرفأ ٣ ملايين تقريباً. من جانبه، طالب النائب غانم البوعيينين وزارة الأشغال بالبدء العاجل في المرحلة الثانية من إنشاء مرفأ الصيادين التي تشمل مرفأ الحد، مشدداً على أن البحارة هم بأسم الحاجة لهذا المرفأ اليوم بعد تعرض قواربهم للسرقة. وأشار البوعيينين في تعليقه على إجابة وزير

الظهراني مقترحاً: جلسة لمجلس النواب كل أسبوعين

اقترح رئيس مجلس النواب خليفة الظهراني عقد جلسة مجلس النواب كل أسبوعين بدلاً من كل أسبوع، وأن يعقد المجلس جلستين موزعة على يومين في الأسبوع الذي يعقد فيه جلساته، بنصاب ٤ جلسات في الشهر كما في الوضع الحالي. ورأى الظهراني أن ترحيل جلسة أسبوعية وعقدها للأسبوع التالي بنصاب جلستين كل أسبوع هو الحل العملي لكثير من المشكلات التي يمر بها المجلس، خصوصاً وأن كثير من دول المنطقة تعمل بنفس هذا النظام. واقترح الظهراني أن تكون جلستان للمجلس كل أسبوعين، في يومي الثلاثاء والأربعاء، مضيفاً أن هذا النمط من الترتيب سيجنب المجلس ضغوط وزحمة السفرات الرسمية والمهمات للنواب وخلق جدول الأعمال بعض الأحيان من البنود الكافية لعقد جلسة.

النواب يطالبون الحكومة بتوفير عمل لائق لحملة الدكتوراه

وافق مجلس النواب على مقترح برغبة بصفة الاستعجال قدمته كتلة الوفاق بتوفير العمل اللائق لحملة شهادة الدكتوراه، وأحال المجلس اللجنة الخدمات مناقشته. وقال أحد مقدمي الاقتراح النائب د.عبدعلي محمد حسن أن هناك ١٥ من حملة شهادات الدكتوراه يعملون في وزارة التربية وغيرها من الوزارات كمدربين في في مدارس ابتدائية وفي وظائف بنفس المستوى. وتساءل محمد حسن: «هل هذا عمل يليق بمن يحمل شهادة الدكتوراه في مملكة البحرين؟ كل الطلب والمناشدة بأن يذهب الاقتراح للحكومة وتقرر إن كانت وظائف هؤلاء لائقة لمؤهلاتهم وبالتالي تصفهم».

«النواب» يرجئ «جرائم الحاسب

الآلي» لمزيد من التشاور

أعاد مجلس النواب مشروع قانون بشأن جرائم الحاسب الآلي إلى لجنة الشؤون الخارجية والدفاع والأمن الوطني بمجلس النواب بعد طلب اللجنة سحبه لمدة أسبوعين لمزيد من التشاور. وقال مقرر اللجنة النائب عبدالحسين المتغوي أن اللجنة أرسلت رسائل للعديد من الجهات ولم تستلم رداً لأخذ مثيراتها حول القانون. وكانت اللجنة تقدمت بمشروع قانون بشأن جرائم الحاسب الآلي (المرفق للمرسوم الملكي رقم (٤٧) لسنة ٢٠٠٩)، المقدم من الحكومة، والمشروع قانون بشأن جرائم الحاسب الآلي (المعد في ضوء الاقتراح بقانون المقدم من مجلس النواب)، بعد أن قامت بدمج المشروعين وإجراء بعض التعديلات على بعض مواد المشروع، ومن المزمع أن ينظره مجلس النواب بجلسته (الثلاثاء) المقبل. ويتقسم التشريع الجديد إلى ٣ فصول أحدهما يتناول العقوبات الخاصة بجرائم الحاسب الآلي، والآخر يتناول الإجراءات الخاصة بجرائم الحاسب الآلي، والفصل الثالث للأحكام المترتبة. ونص مشروع القانون على أن يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على سنتين وبالغرامة التي لا تجاوز مائة ألف دينار أو بإحدى هاتين العقوبتين، من قام دون وجه حق بالدخول إلى نظام حاسب آلي أو أي جزء منه. كما ينص القانون على أن يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على سنة وبالغرامة التي لا تجاوز عشرة آلاف دينار أو بإحدى هاتين العقوبتين كل من أنتج مادة إباحية عن الأطفال بقصد توزيعها بواسطة نظام حاسب آلي. وكل من استورد أو باع، أو عرض للبيع أو الاستخدام، أو تداول أو نقل أو وزع أو أرسل أو نشر أو أتاح مادة إباحية عن الأطفال بواسطة نظام حاسب آلي.

سحب «قانون التسجيل العقاري»

لمزيد من الدراسة

وافق مجلس النواب في جلسته يوم أمس على طلب لجنة الشؤون التشريعية والقانونية بسحب مشروع قانون بإصدار قانون التسجيل العقاري لمدة أسبوعين لمزيد من التشاور والتعديلات حوله. وتوضح المبادئ والأسس العامة للمشروع بقانون، كما وردت في المذكرة الإيضاحية أنه <بتاريخ ٦ سبتمبر ١٩٧٩ نشر في الجريدة الرسمية قانون التسجيل العقاري الصادر بالمرسوم بقانون رقم (١٥) لسنة ١٩٧٩ وبدأ العمل به اعتباراً من ٨ مارس ١٩٨٠ وقد أظهر التطبيق العملي لهذا القانون طوال ما يقرب من أربعة وعشرين عاماً الحاجة إلى تعديل العديد من أحكامه. خصوصاً أنه في تلك الفترة صدر القانون المدني، مما أضحى العديد من الموضوعات التي تناولها قانون التسجيل العقاري لعدم وجود قانون مدني، في موضعها الطبيعي ضمن مواد القانون المدني الأمر الذي دعا إلى تنقية قانون التسجيل العقاري من تلك الموضوعات. كما صدرت العديد من القوانين المتعلقة بتنظيم حق تلك العقارات في مملكة البحرين مما استوجب إعادة النظر في بعض نصوص قانون التسجيل العقاري بما يتواءم مع ما تضمنته هذه القوانين من أحكام، هذا إضافة إلى أن القانون الحالي في حقيقته قانون تسجيل عيني لم يتضمن الأحكام المتعلقة بحصر العقارات والتحقق من مشروعية الحقوق وفحص ما يقدم من طعون وإنشاء السجلات العينية، إذ اقتصر القانون في هذا الشأن على تنظيم عملية التسجيل لإنشاء السجلات العينية».

الحادي: نريد بيوتاً ذكية أو غير ذكية... فقط حلوا مشكلة إسكان مدينة عيسى

وزير الإسكان: طلبات المحافظة الوسطى أكثر من ١٦ ألفاً . . ومعيار التوزيع هو «الأقدمية»

البيوت وهي حقنا؟ وهل أريد بنا أن نصدم مع من سوف تشاركهم مشاريعهم من أهل القرى ومن حولهم، فمن واقف لنا بلوح ومن يهدد ويرعد ويذيد، هل تريدون بنا هذه المدينة الهادئون أن ينتهجوا نهجاً لم يدرجوا عليه من مطالباتهم السلمية الحبيبة بحقوقهم المشروعة؟». وقال: «هناك مشكلة يتهدد منها جميع المسؤولين ومنهم الوزراء على تعاقبهم على هذه الوزارة». وقال: «لا يحمل وزر هذا الملف فقد سبقه غيره ولكنه يجتهد فيما نراه، فهل وضع مشكلة مدينة عيسى الإسكانية في دائرة الضوء ومربع اهتماماته؟ وقال: «ومن هنا أتى سؤالي واضحاً وواضحاً بهذه المدينة، وتلقت جواباً عاماً!!». وقال الحادي في تعليقه: «أنا أسأل عن مدينة عيسى ويأتي الجواب عن المحافظة الوسطى؟». وتحدث الحادي خلال مداخلة عن التوزيع القادم وأشار إلى أن وزير الإسكان أكد على أن الطلبات ستكون على حسب الأقدمية، وهذا ما دعاني لقبول الجواب رغم علاقته وغموضه وابتعاده عن السؤال «إن التوزيع سيكون حسب الأقدمية لأصحاب الطلبات ونحن أقدم الطلبات على مستوى المملكة. فهذا عهد من وزير مسجل في المضبطة فهل في الوزير بوعد؟».

بدوره، اعترض النائب إبراهيم الحادي على إجابة الوزير، وقال إنه قدم سؤاله عن طلبات وإسكان مدينة عيسى والوزير عممها على عموم المحافظة الوسطى. وتابع الحادي: «معالي الرئيس.. هل تريد الحكاية من البداية؟ أم يكفيكم التلميح والكناية؟». وتابع «أحسبكم جميعاً وأهل البحرين قاطبة يعملون مشكلة هذه المدينة «مدينة عيسى» ومشكلتها إسكانية، هم أبناء شعب ونوازع القرى نزلوا تلك المدينة الحديثة التي كانت مبعث حسد من مدن الخليج وقراها إنها هي أولهم وجوداً، وأحدثهم تخطيطاً وعمراناً، والآن أصاب الحسد تلك المدينة فأصبحت تعج بالمشكلات وأصبح أهلها منقطعون عن المشاريع الوطنية للإسكان». وتابع الحادي: «هذا قائلهم يقول أنا ساكن مدينة عيسى وأنا أصلي من المحرق أو ستره وطلبي من ٩٣ أو ٩٤ وعندي قريب أو صديق أو حتى شقيق في المحرق أو أي قرية كانت (لها امتداد) يحصل على بيت وطلبه عام ٢٠٠٢ أو ٢٠٠٣، متسائلاً «هل هناك جواب منطقي لهؤلاء؟».

وتساءل الحادي: «هل ماتت المدينة بموت بانيتها ومن تحمل اسمها؟ هل لنا حق أم ليس لنا حق في بيوت الإسكان وبقية الخدمات الإسكانية في الوطن؟ هل أريد بنا أن نستجدي

أكد وزير الإسكان في رده على سؤال النائب إبراهيم الحادي بشأن عدد الطلبات الإسكانية الخاصة بالمواطنين القاطنين في مدينة عيسى بأن عدد الطلبات القائمة بمختلف أنواعها في المحافظة الوسطى بين العامين ١٩٩٣-٢٠٠٩ تبلغ ١٦٧٧٥ طلباً إسكانياً، من بينها ١٤٢٧٠ وحدة سكنية، و١٧٦٤ شقة إيجار، و٦٢٧ قسيمة سكنية، و١١٤ شقة تملك. وأوضح الوزير أن من برنامج المشروعات الإسكانية المستقبلية المعتمدة لدى الوزارة للمحافظة الوسطى أن تتضمن نحو ٩٣١٨ وحدة سكنية، ستعمل على تلبية طلبات أهالي المحافظة بحسب أقدمية الطلبات، وأنه يمكن للقائنين في مدينة عيسى الاستفادة من المشروعات الإسكانية المعتمدة للمحافظة الوسطى، وذلك ضمن برنامج المشروعات الإسكانية المستقبلية. وأكد الوزير على أن الوزارة لا تتعامل مع مدن وقرى بل الاعتماد على المخطط الجديد للمحافظات هناك أمر أساس ونحن لا نتعامل مع مدن وقرى بل محافظات بعد اعتماد المخطط الطبيعي للبحرين ولذا فإن مدينة عيسى تقع من ضمن المحافظة الوسطى مؤكداً أن المعول الأساس في مملكة البحرين هي الأقدمية في الطلبات الإسكانية».